

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

قر :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة برئاسة المهندس / إبراهيم رشدي محلب محمد - مساعد رئيس الجمهورية

للمشروعات القومية والاستراتيجية ، وعضوية كل من :

- ١ - مستشار رئيس الجمهورية لشئون الأمن ومكافحة الإرهاب .
- ٢ - رئيس مجلس إدارة الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء .
- ٣ - المدير التنفيذي للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .
- ٤ - رئيس قطاع الموارد المائية والرى والبنية القومية بشمال سيناء .
- ٥ - رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية ممثلاً عن وزارة المالية .
- ٦ - ممثلاً عن هيئة الرقابة الإدارية .
- ٧ - ممثلاً عن جهاز المخابرات العامة .
- ٨ - رئيس فرع إعداد الدولة للحرب ب الهيئة عمليات القوات المسلحة ممثلاً عن وزارة الدفاع .
- ٩ - رئيس الإدارة العامة المختص بقطاع الأمن الوطنى ممثلاً عن وزارة الداخلية .

ولللجنة في سبيل أداء مهامها أن تستعين بمن تراه من المسؤولين والخبراء الفنيين من كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية .

(المادة الثانية)

تحتخص اللجنة بما يأتى :

اتخاذ الإجراءات القانونية لطرح أراضي مشروع تنمية شمال سيناء لاستخدامها بما يحقق التنمية المنشودة وفقاً لسياسات وخططات الدولة في شبه جزيرة سيناء .
تقنين الأوضاع القانونية لأراضي المشروع لاستخدامها بما يتفق والقوانين واللوائح والقرارات الصادرة بشأنها وإزالة المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها .
استرداد مستحقات الدولة عن كافة مساحات الأراضي المخصصة للمشروع (مقابل انتفاع / غرامات المخالفات / .. إلخ) .

(المادة الثالثة)

يفوض رئيس اللجنة في الاختصاصات المقررة في القوانين واللوائح لوزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، والموارد المائية والرى ذات الصلة الازمة لتمكين اللجنة من مباشرة اختصاصاتها وإنها ، المهام المكلفة بها .
وتكون قرارات اللجنة ملزمة لكافة جهات الدولة فيما يتعلق باختصاصات ومهام وأعمال اللجنة .

(المادة الرابعة)

لللجنة الحق في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المخصوص عليها في القوانين واللوائح وفقاً للاختصاصات والمهام المكلفة بها والمفوض فيها رئيسها حال استيفاء مستحقات وأموال الدولة وإحالة أية مخالفات مالية أو إدارية والمسؤولين عنها لجهات التحقيق المختصة .

(المادة الخامسة)

تكليف وزير العدل بطلب ندب قاضٍ للتحقيق يختص بكافة الأعمال القضائية
بشأن الجرائم التي يخطر بها رئيس اللجنة .

(المادة السادسة)

ترفع اللجنة تقريرها بما انتهت إليه إلى السيد رئيس الجمهورية .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٧ مارس سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى